

وأضاف عريقات: "إذا لم توافق الإدارة الأميركية على هذا الخيار، فإن لجنة متابعة مبادرة السلام العربية، وبعد التشاور والتنسيق مع الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، وباقي الأعضاء سوف تهيئ لقيام فلسطين -التي تحظى بوضع المراقب- بتقديم طلب عضوية كاملة لدولة فلسطين على حدود 1967 وعاصمتها القدس الشرقية إلى مجلس الأمن وفي حالة قبول الطلب، يُصدر مجلس الأمن قراراً بقبول دولة فلسطين عضواً كاملاً، ويطلب من جميع الدول الأعضاء الاعتراف بدولة فلسطين". وأردف عريقات قائلاً: "في حال فشل مجلس الأمن في تحمل مسؤولياته لخلافات بين أعضائه دائمي العضوية، فإن القيادة الفلسطينية ستطلب من لجنة متابعة مبادرة السلام العربية، وبعد التشاور مع دول الاتحاد الأوروبي وروسيا والصين، والمجموعات الإفريقية، والآسيوية، ودول عدم الانحياز وغيرها الطلب من الجمعية العامة الاجتماع تحت مظلة الاتحاد من أجل السلام".

## وثيقة رقم 110 :

البيان الختامي للمجلس الثوري لحركة فتح حول اتفاق المصالحة الوطنية<sup>110</sup>

11 أيار/ مايو 2011

عقد المجلس الثوري لحركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح، دورته العادية السادسة "دورة الوحدة والعودة والدولة" في مقر الرئاسة بمدينة رام الله ما بين 2011/05/9 إلى 2011/05/11، وقد افتتح أمين سر المجلس اجتماعات الدورة، بحضور ومشاركة رئيس الحركة الأخ الرئيس محمود عباس، وأعضاء اللجنة المركزية.

وقد افتتحت الدورة بالنشيد الوطني الفلسطيني، والوقوف دقيقة إجلال وإكبار وقراءة الفاتحة، على روح شهداء شعبنا الفلسطيني وثوراته وانتفاضاته المجيدة وشهداء الأمة العربية وثوراتها المتعاقبة، وتمجيد الشهيدين المتضامنين مع الشعب الفلسطيني ونضالاته جوليانو مير-خميس وفيتوريو أريغوني، والتحية المقرونة بالعهد للأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي بأنهم على رأس أولويات الحركة فهم مناضلوها وأسرى الحرية، والتحية المجيدة لجرحانا البواسل، والترحيب بالمصالحة الوطنية الفلسطينية مع تحية اعتزاز لكل من أسهم في إنجاحها، وبعد التأكد من النصاب القانوني للاجتماع تم إقرار جدول الأعمال.

وقد ألقى الأخ الرئيس محمود عباس، رئيس دولة فلسطين، رئيس الحركة، خطاباً شاملاً أمام المجلس الثوري، حيث وضع المجلس في حقيقة اتفاق الوفاق الوطني الفلسطيني والتطورات السياسية والتحركات الدبلوماسية التي يؤديها، لأجل وحدة شعبنا وتعزيز مكان قوته لتحقيق أهدافه الوطنية.

وتحدث الأخ الرئيس بأهمية الاتفاق الوطني الفلسطيني بعد توقيع كافة الفصائل عليه، بجهد عربي قادته الشقيقة مصر بدأ عقب الانقلاب مباشرة، وبمشاركة ودعم عربي عبر جامعة الدول العربية، وأكد في هذا الصدد أن المصالحة الفلسطينية والوفاق الوطني الفلسطيني واجبة على الفلسطينيين لغاية استعادة وحدتهم نحو تجسيد حقوقهم الثابتة والمتمثلة في الحرية والاستقلال

بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي الواقع على الأرض الفلسطينية منذ عام 1967، وتجسيد حق العودة وفق القرار 194، وتحرير الأسرى.

وأضاف أن الحكومة القادمة حكومة مستقلين وطنيين سيتم التوافق عليها قريباً وستعمل لإعادة إعمار قطاع غزة وتهيئة الأجواء الوطنية لإجراء الانتخابات، مؤكداً أننا لن نخضع لأي ابتزازات سياسية مقابل احتياجاتنا المالية وأدان حيز سلطات الاحتلال للاستحقاقات المالية والضريبية.

وقد وجه الأخ الرئيس قيادة حركة فتح والفصائل الفلسطينية المختلفة إلى الترفع عن صغائر الأمور والقضايا الخلافية التفصيلية في العمل الوطني الفلسطيني لأجل تحقيق أهداف شعبنا الوطنية والبقاء في مستوى تضحيات الشعب الفلسطيني الجسيمة عبر مسيرة نضاله الطويلة.

وقد طلب الأخ الرئيس المجلس الثوري بالعمل على التهيؤ للانتخابات العامة القادمة، ووضع آلية لاختيار مرشحي الحركة ومرشحها للرئاسة.

وفي الموضوع السياسي أشار الأخ الرئيس أنه سيذهب للأمم المتحدة لاستصدار قرار بخصوص حدود الدولة الفلسطينية وحق شعبنا في الحرية والاستقلال والعودة، ولن يحول دون ذلك إلا استئناف المفاوضات وفق الشروط الدولية والفلسطينية، وأن تنجز المفاوضات حقوق شعبنا بإنهاء الاحتلال قبل سبتمبر، لافتاً أن الإجراءات الأحادية المخالفة للقانون الدولي والمخالفة لخطة خارطة الطريق هي إجراءات حكومة الاحتلال فقط.

في نهاية مداوات المجلس وعقب نقاشاته المعمقة وتوصيات الأعضاء، أقر المجلس الثوري ما يلي:

1- الشأن السياسي: يثمن المجلس الثوري الدور الذي يقوم به الرئيس محمود عباس في كل جولاته واجتماعاته واتصالاته مع دول العالم، لتعزيز دائرة التضامن والإسناد مع الشعب الفلسطيني خصوصاً الاعترافات المتوالية بالدولة الفلسطينية على حدود 1967، وتحضيراً للاستحقاق الفلسطيني على المجتمع الدولي في سبتمبر القادم والهادف إلى تجسيد الاعتراف الدولي بالدولة الفلسطينية المستقلة على حدود عام 1967.

وإذ يحيي المجلس الثوري كافة الدول الصديقة التي اعترفت بدولتنا المستقلة وحقوقه السياسية والتي جددت اعترافها والدول التي رفعت مستوى التمثيل الدبلوماسي الفلسطيني، فإن المجلس يساند القيادة ويدعوها لمواصلة العمل والجهد الحثيث في كافة المستويات الدبلوماسية والقانونية، وهنا يدعو المجلس الثوري القيادة الفلسطينية بتحضير كافة المستلزمات لغاية التوجه للأمم المتحدة طلباً لموقفها حول حدود دولة فلسطين وفق قرارات الشرعية الدولية.

ويثمن المجلس دور الدول العربية وخصوصاً مجموعتها العاملة في الأمم المتحدة، بوقفها الأصلية في كل المحافل الدولية وتحديداً مجلس الأمن، كما يحيي موقف الدول الأربعة عشر التي أيدت مشروع القرار العربي الذي يجرم الاستيطان ويدينه، مندداً بالفيديو الأمريكي.

ومن جهة أخرى فإن المجلس الثوري، يشدد على الثبات على المواقف الشجاعة فيما يختص بالمفاوضات المتوقفة حتى ينصاع الاحتلال للإرادة الدولية والقانون الدولي ومبادئ عملية السلام ووقف كل الإجراءات الأحادية من مصادرة للأراضي الفلسطينية وتهجير للأفراد والجماعات ووقف الاستيطان وفي المقدمة القدس، وكل الانتهاكات المتواصلة بحق الشعب الفلسطيني.

ويجدد المجلس الثوري تأكيده على أهمية تصعيد المقاومة الشعبية في كل الأماكن الممكنة وخصوصاً القدس وأحيائها في سلوان والعيسوية والشيخ جراح ومحيط الأقصى الشريف، كما في بلعين ونعلين والمعصرة والنبي صالح وبيت أمر وأم سلمونة والمواقع الأخرى المناضلة، كما حيا أهالي قرى اللطرون الثلاث، ويشيد بالمبادرة النضالية لأهالي لفتا المهجرين على أرضهم وبيوتهم المهتدة بالهدم، والطلب بإثارتها في كل المستويات الدولية ومنها اليونسكو.

2- الشأن الوطني "المصالحة": يرحب المجلس الثوري بتوقيع وثيقة الوفاق الوطني الفلسطيني ويثمن عالياً كل الجهود التي أسهمت في إنجازها وفي المقدمة الشقيقة مصر التي جهدت منذ سنوات لإنهاء الانقسام واستعادة الشعب الفلسطيني لوحده وكل الدول العربية عبر جامعة الدول العربية وفي المقدمة المملكة العربية السعودية التي احتضنت اتفاق مكة ووفرت سبل نجاح اتفاق القاهرة.

وهنا فإن المجلس الثوري لحركة فتح، يعبر عن إيمانه العميق بأن الوحدة الوطنية الفلسطينية هي الرافعة الأساسية لتحقيق أهداف الشعب العربي الفلسطيني في الحرية والاستقلال والعودة، ويدعو الفصائل كافة للعمل بروح الوحدة والتضامن وبروح فلسطينية لإنجاح الاتفاق وبناء نظام سياسي فلسطيني قائم على التعددية والديمقراطية واحترام الآخر، قادر على المواكبة والمنافسة أمام الديمقراطيات الحديثة، بما في ذلك إنجاز كل بنود الاتفاق وصولاً للانتخابات العامة الواجب إجراؤها بعد عام.

ويرى المجلس أن المشاركة السياسية حق فردي لأبناء الشعب الفلسطيني يقره القانون الأساسي ويكفله، وأن احترامه واجب ويتطلب منا جميعاً تعزيز مقومات ممارسته، وهذا يتطلب وفاء الفصائل الفلسطينية لأهداف وتطلعات شعبنا وتضحياته، والابتعاد كلياً عن الفتوية والتناقضات والتجاوزات في إطار ديمقراطي.

والتزاماً بتعاقدات حركة فتح، وإيماناً بالدور الطليعي والريادي الذي تؤديه الحركة في قيادة نضالات شعبنا المعاصرة، ودورها في الحفاظ على وحدة الشعب الفلسطيني، فقد قرر المجلس تشكيل لجنة عليا لمتابعة تنفيذ اتفاق المصالحة وتوفير مقومات نجاحه.

ورفض المجلس الثوري كل الضغوط التي تمارس ضد القيادة الفلسطينية لإجهاض المصالحة الوطنية وخصوصاً من الاحتلال الإسرائيلي، ورفض بشكل قاطع مقايضة الحقوق الوطنية بالمال وأكد أن شعبنا صمد في وجه مؤامرات عاتية وأسقطها، ودعا المجتمع الدولي والرباعية الدولية إلى ضمان تحويل الأموال الفلسطينية من مستحققاتها الضريبية والجمركية، داعياً في الوقت نفسه إلى سرعة تشكيل حكومة فلسطينية تباشر في إعادة إعمار قطاع غزة وتهيء الأجواء المناسبة للانتخابات العامة.

3- الشأن الحركي: استعرض المجلس الثوري بالتفاصيل الدقيقة التقارير المقدمة من اللجنة المركزية بمفوضياتها المختلفة، وتقارير المجلس الثوري المقدمة من أمانة السر واللجان، وعقب النقاشات المعمقة والمستفيضة حول الوضع الداخلي الفتاوي، في كافة القطاعات والساحات والأقاليم، اتخذ العديد من القرارات على هذا الصعيد لتعزيز كل مظاهر النهوض والعمل والعتاء والفعل الإيجابي في الحركة على مستوى الأعضاء والأطر القاعدية والوسطى والأطر القيادية العليا، والعمل على تجاوز كل مظاهر الخلل والضعف وإنهاؤها بشكل كامل. ويطلب المجلس الثوري، العمل على مواصلة الجهد الحركي لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية، عبر تصليب البناء التنظيمي وتعزيز الانتماء والولاء.

وإذ يحيي المجلس الثوري أبناء حركة فتح ومناضليها الفلسطينيين والعرب والأجانب كل في موقعه ومكانه، ويخص عوائل الشهداء والجرحى البواسل وآلاف الأسرى المعتقلين من أبناء الحركة في سجون الاحتلال، معلناً وقوفه وتضامنه مع نضالاتهم وإضرابهم الحالي في مواجهة قمع السجان، وأبناء الحركة في قطاع غزة الذين عانوا طوال أربعة أعوام، صناع الوحدة والوفاق والمصالحة، داعياً كافة أبناء وقيادات الحركة إلى الشروع فوراً في إعادة بناء هياكل الحركة بما في ذلك عودة ومشاركة القيادات والكوادر الحركية الذين أجبروا على الخروج من القطاع.

4- توقف المجلس الثوري مطولاً أمام ذكرى النكبة، حيث احتلت الأرض وارتكبت المجازر بحق شعبنا، وهجر وشرد شعبنا عن أرضه ووطنه، وأكد المجلس أن سنوات النكبة الثلاث والستين، لم ولن تُسقط حقوق شعبنا الثابتة وفي مقدمتها حق العودة المقدس وفق القرار 194، ويرفض المجلس بقوة قانون النكبة الإسرائيلي.

وهنا يحيي المجلس الثوري الشعب الفلسطيني في كافة أماكن اللجوء والشتات، في الوطن والمهجر، ويخص أهلنا في مخيمات اللجوء في لبنان وسوريا والأردن والضفة والقطاع والداخل، نحييهم على صمودهم وثباتهم وإيمانهم الراسخ بحقوقهم الوطنية والبقاء على العهد حتى تحقيق النصر وأهدافنا الوطنية.

ودعا المجلس جماهير شعبنا وكوادر الحركة للمشاركة في إحياء فعاليات النكبة ومنها مسيرات يوم 15 أيار.

5- وفي ظل المتغيرات العميقة التي تعم الوطن العربي، فإن المجلس الثوري يحيي الجهود الشعبية والشبابية الفلسطينية التي رفعت شعار إنهاء الانقسام والاحتلال، ويؤكد المجلس على موقف حركة فتح الثابت الداعي لحماية وحدة الدول العربية والحيولة دون تفتيتها أو تقسيمها، وأكد على ثقته بأن الجماهير العربية قادرة على تحديد خياراتها بما يكفل تجسيد الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والاستقرار الوطني، لتحقيق التنمية والتقدم ورفض وإسقاط أي مؤامرات أجنبية أياً كان مصدرها، مع التأكيد على رفضه للتدخل الإيراني في الشؤون العربية وتحديدًا الخليج العربي.

وقد حيا المجلس الأشقاء العرب كل مكانه، على مواقفهم الداعمة والمساندة للقضية الفلسطينية متمنياً تجاوز كل ما يستهدف وحدة العرب ووطنهم الكبير لخدمة الأمة العربية والشعب الفلسطيني.

تحية إلى شعبنا العربي الفلسطيني في الوطن والشتات.. وكل سواعد البناء والمقاومة

تحية إلى أهلنا في القدس وغزة، وفي كل مواقع النضال

تحية لأسرى الحرية في سجون الاحتلال

تحية إلى الجرحى وعائلات الشهداء.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار وعاشت فلسطين حرة عربية وإنها لثورة حتى النصر

المجلس الثوري

فلسطين - رام الله

2011/05/11